الأمم المتحدة A/70/PV.113

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **١١٣**

الأربعاء، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢١ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت في البند ١٢١ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين ٤٣ و ٤٤ المعقودتين في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. كما يذكر الأعضاء أنه، عملاً بمقرر الجمعية العامة ٥٦٠/٦٩ الصادر في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، واصلت الجمعية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسات عامة غير رسمية خلال الدورة الحالية.

وفي رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، عممت نص مشروع مقرر شفوي بشأن هذه المسألة لكي تنظر فيه الدول الأعضاء. هل لي الآن أن أعتبر أن الجمعية العامة:

تقرر أن تعيد تأكيد الدور المركزي للجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن؛

وتقرر أيضاً أن تواصل على الفور المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، حسب التفويض الوارد في مقررات الجمعية ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٥٦٥/٦٣ باء المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ٥٦٨/٦٤ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ و ٥٥٤/٦٥ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ و ٥٦٦/٦٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ و ٥٦١/٦٧ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ و ٥٥٧/٦٨ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٥٦٠/٦٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وبالاستناد إلى ما دار في الجلسات غير الرسمية المعقودة خلال دورتها السبعين، إضافة إلى ما أبدته الدول الأعضاء من مواقف وما قدمته من مقترحات، بصيغتها الواردة في النص والمرفق المعممين في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، وباستخدام عناصر

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

التقارب المعممة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ للمساعدة في توجيه عملها في المستقبل، إذ ترحب بالمشاركة الفعالة لرئيس الجمعية العامة ومبادراته وجهوده المكثفة، وتلاحظ مع التقدير الدور الفعال والجهود الملموسة التي يبذلها الرئيس بصورة تشاورية بهدف التعجيل بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن؛

تقرر أن يجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، إذا ما قررت الدول الأعضاء ذلك؛

تقرر أن تدرج في جدول أعمال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة البند المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“.

اعتمد مشروع المقرر الشفوي (المقرر ٧٠/٥٥٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على المقرر الشفوي المتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تحدد مدته بعشر دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد ميناه (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم دول المجموعة الأفريقية، وعليه، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على حسن إدارتكم لأعمال الدورة السبعين للجمعية العامة. وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا لالتزامكم الثابت وتفانيكم بشأن إصلاح مجلس الأمن. والمجموعة الأفريقية ستظلملتزمة بثبات بإصلاح شامل ومجدٍ لمجلس الأمن استناداً إلى نص. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها رئيسة المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة، ونتمنى لها النجاح في مهمتها الجديدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع الدول الأعضاء على ما أبدته من مرونة، ما أدى إلى تمديد المقرر المعتمد بتوافق الآراء. وأثق أننا بروح الحفاظ على الوحدة والثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء سنمضي قدماً في إصلاح مجلس الأمن.

وفي ضوء رسالتنا المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، سيدي الرئيس، رداً على رسالتكم المؤرخة ١٢تموز/يوليه ٢٠١٦، بتعميم عناصر التقارب بشأن عنصرين من العناصر الخمسة الرئيسية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن— وهما العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة وحجم المجلس الموسع وأساليب عمل المجلس — نقلنا لكم أن ورقة العناصر، كما عرضت، يجب أن تشمل جميع المسائل الخمس المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن لكي تكون سجلا شاملا لمناقشات الدول الأعضاء. وأحطنا علما بتفهمكم لكون عناصر التقارب التي انبثقت عن مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتهابشأن هاتين المسألتين قد عرضت أثناء المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة السبعين.

بيد أننا مازلنا نعتقد أن هذا الفهم لا يعكس السجل الحقيقي للاجتماعات الحكومية الدولية بدقة. وبالرغم من عدم وجود معارضة مطلقة لعنصري التقارب اللذين حددهما الرئيس، هناك بالتأكيد توافق في الآراء على نطاق واسع بضرورة أن تتضمن الورقة مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها بشأن العناصر الثلاثة الأخرى المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن الوثيقة التي تناولت مسألتين فقط من المسائل الرئيسية الخمس المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن لا يمكن أن تكون أساسا حقيقيا لإثراء الأعمال المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية، ولا أن تدعم الزخم الذي نسعى جميعا إلى تحقيقه بشكل كاف.

بيد أن المجموعة الأفريقية يسرها أن مواقف الدول الأعضاء والمقترحات التي قدمتها، على النحو الوارد في الوثيقة الإطارية وكما عممه رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، سيتم ترحيلها إلى الدورة الحادية والسبعين. وستواصل

أفريقيا العمل بصورة بناءة مع جميع الدول الأعضاء بروح من الثقة المتبادلة بهدف تحقيق تمثيل جغرافي عادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، مع توسيع العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، وبالتالي كفالة شرعية أكبر لقراراته.

ولا يمكن أن نتكلم عن مجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وخضوعا للمساءلة وشفافية وفعالية وكفاءة إلا من خلال ذلك الإصلاح.

ونحن نتطلع إلى عملية مفاوضات حكومية دولية بناءة واستشرافية خلال الدورة الحادية والسبعين، ونحث جميع الدول الأعضاء على العمل معا صوب دفع العملية إلى مفاوضات تستند إلى نص بطريقة من شأنها أن تعزز وحدة الهدف في الحفاظ على قيم ومثل الآباء المؤسسين للأمم المتحدة – أمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود واستمرارها كمركز للحوكمة العالمية.

وعلى الصعيد الشخصي، وإذ أُنهي دور الدعوة والتنسيق باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أود بكل تواضع أن أشكر جميع الوفود والزملاء الذين ساعدوا بالتأكيد، من خلال التزامهم وتفانيهم ودعوتهم القائمة على المبادئ، على النهوض بقضية إصلاح مجلس الأمن. كما أشكرهم على كلمات المشورة والحكمة التي ساعدوني بها على القيام بدوري.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم مجموعة الدول الأربع التي تضم الهند واليابان وألمانيا وبلدي، البرازيل.

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة اليوم. إصلاح مجلس الأمن من أهم المسائل الملحة التي لا تزال معلقة في جدول أعمال الجمعية العامة. ومن الأهمية بمكان أن تنخرط الدول الأعضاء في مفاوضات حقيقية تستند إلى نص إن كان للممارسة التي نقوم بها في إطار المفاوضات الحكومية الدولية أن تكون مجدية بأي حال.

وأود أن أعرب عن التقدير للعمل الذي اضطلعت به رئيسة المفاوضات الحكومية الدولية، السفيرة سيلفي لوكا، خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

ويمكن اعتبار عناصر التقارب بشأن مسألتين من المسائل الرئيسية الخمس المتعلقة بعملية إصلاح مجلس الأمن مفيدة من حيث أنها تحدد بعض التوجهات المعروفة بالفعل بشأن مواقف الدول الأعضاء واقتراحاتها فيما يتصل بالعلاقة بين المجلس والجمعية العامة وحجم مجلس الأمن الموسع وأساليب عمله. وليست كل العناصر التي تضمنتها الورقة تعكس مواقف مجموعة الدول الأربع، إلا أننا يمكن أن نلمس الفائدة من السعي للتقارب مع الاحتفاظ بمواقفنا الخاصة.

إلا أننا نأسف لأن الأنماط الهامة الأخرى في المجموعات الثلاث المتبقية لم تنعكس على نحو يفضي إلى تحقيق التقارب. فمن الواضح لأي مراقب أن أغلبية متزايدة من الدول الأعضاء تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين، لكننا أخفقنا في تسجيل ذلك التقارب الواضح والقابل للقياس خطياً. وطالبت الدول الأعضاء أيضاً بضرورة معالجة مسألة التمثيل المنقوص للبلدان النامية في النسق الحالي لمجلس الأمن. ولم يسجل هذا الاقتراح أيضا. وكنا نود أن نرى العناصر التي تعكس مواقف المشاركين بصورة أدق.

وبعد التقدم الكبير المحرز خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، الذي أدى إلى اعتماد المقرر ٦٩/٥٦٠ بتوافق الآراء، ارتفع سقف التوقعات بأن الوقت قد حان لكي ننتقل إلى مفاوضات ملموسة. ومن المؤسف أن الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة لم تفلح في بناء الزخم للتوصل إلى اتفاق بشأن بند بهذه الأهمية في جدول أعمال الجمعية العامة.

وكما أشارت بلدان عديدة، بما في ذلك بعض الأعضاء الدائمين، في المفاوضات الحكومية الدولية، فكلما أرجأنا اتخاذ قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن، عظم فقدان الأمم المتحدة

لمصداقيتها في أداء مهمتها الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ولقد أدرك معظمنا بالفعل أن التشبث بالوضع الراهن لا يمكن أن يكون خياراً. وإن كان لنا أن نتصدى بجدية للتحديات المعقدة التي تواجه السلم والأمن وتؤثر على الحياة اليومية للملايين في جميع أنحاء العالم، لم يعد بوسعنا أن نراوح أماكننا فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وفي الوقت الذي نواجه أكبر أزمة للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية ويتزايد عدد الضحايا المدنيين جراء النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، نحتاج إلى وجود نظام متعدد الأطراف متين في صميم الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلم والأمن. وما تتوقعه منا الشعوب هو القيادة الجريئة والالتزام بالتغيير.

لقد أظهرت الأمم المتحدة قدرة على التصدي للتحديات بطرق متنوعة. ومن الأمثلة الدالة على ذلك اعتماد الدول الأعضاء مؤخرا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وهي خطة طموحة وتطلعية، وكذلك الاتفاق التاريخي بشأن المناخ. وأحرز تقدم أيضا بشأن ركيزة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة من خلال إنشاء مجلس حقوق الإنسان وعملية الاستعراض الدوري الشامل. وجرى أيضا تعزيز الهيكل المالي العالمي في مواجهة أزمة عام ٢٠٠٨ من خلال إصلاح نظام الحصص في المؤسسات المالية الدولية وتوسيع مجموعة الدول السبع التي أصبحت مجموعة العشرين. ولكن ما من تقدم يذكر على صعيد السلم والأمن.

وأعرب لكم، سيدي الرئيس، عن التقدير الخاص للمبادرات التي اتخذتموها لكفالة أن تكون عملية اختيار الأمين العام القادم أكثر شمولاً وشفافية. وكانت جلسات الاستماع غير المسبوقة مع المرشحين خطوات هامة نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الاختيار وتعزيز مصداقية الأمم المتحدة عموما. إن عملية اختيار المرشحين لمنصب الأمين العام القادم قد جلبت معها شعورا متجددا بأن الأمم المتحدة قادرة على التصدى للتحديات التي يطرحها القرن الحالي. ولكن لا بد أن يتكرر هذا الشعور في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. فكما ذكرنا يوماً الأمين العام السابق، السيد كوفي عنان، لن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة بدون إصلاح مجلس الأمن.

لقد مضت ثماني سنوات على بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية، ومع ذلك، لم يتحقق انطلاق عملية تفاوضية ملموسة استناداً إلى نص. تلك حالة ينبغي ألا تكون مستدامة. والوفود الملتزمة بالإصلاح المبكر، كما ينبغي لنا جميعا، يتعين أن تنخرط أكثر مع بعضها البعض بغية تهيئة أمم متحدة مؤاتية لتحقيق الغرض المتوخى بشأن مسائل السلام والأمن في غضون إطار زمني محدد.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الاتحاد من أجل التوافق.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الريادة التي أبديتموها خلال الدورة السبعين للجمعية العامة وعلى الطريقة الشفافة والشاملة للجميع التي تؤدون بها مهمتكم. كما نشكر رئيسة المفاوضات الحكومية الدولية، السفيرة لوكاس، على الطريقة الشفافة والجماعية والشاملة للجميع التي انتهجتها. فالأجواء البناءة التي سادت خلال المفاوضات الحكومية الدولية سمحت لجميع الوفود بالانخراط في مناقشات صريحة وموضوعية بشأن جميع المسائل الرئيسية المتعلقة بالإصلاح.

والمقرر الشفوي الذي اتخذناه اليوم (المقرر ٥٥٩/٧٠) يمثل تمديدا فنيا. وقد أيدت مجموعة الاتحاد من أجل التوافق المقرر الشفوي، إيماناً منا بأن الغرض الرئيسي منه التمهيد لمناقشات مستمرة خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن بأوسع الطرق وأكثرها توافقا. واليوم، قدم الأعضاء تفويضا لمواصلة عملية التفاوض الحكومية الدولية في جلسات غير رسمية للجمعية العامة، كما حدث بالنسبة لجميع القرارات السابقة للجمعية العامة بشأن

هذا البند من جدول الأعمال. ويتوافق هذا المقرر مع النقاط التالية:

أولا، إن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن عملية تقودها الدول الأعضاء، استنادا إلى المواقف والمقترحات المقدمة من جميع الدول الأعضاء طوال هذه العملية. وجميع جلسات المفاوضات الحكومية الدولية قدمت إسهامات هامة لعملية الإصلاح ولا بد من إيلائها الاعتبار الواجب عندما نستأنف عملنا.

ثانيا، إن هدفنا الجماعي في المفاوضات الحكومية الدولية، كما يرد في المقرر ٥٥٧/٦٢، هو الإصلاح الشامل لمجلس الأمن من خلال حل يمكن أن يحظى بأوسع نطاق ممكن من القبول السياسي من جانب الدول الأعضاء.

ثالثا، إن عناصر التقارب بشأن مسألتين رئيسيتين من المسائل المتعلقة بالإصلاح حددتهما رئيسة المفاوضات الحكومية الدولية تعكس فهمها لمواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها. وفي حين عرضت الدول الأعضاء، بما فيها مجموعة الاتحاد من أجل التوافق، ملاحظات بشأن تلك المبادرة، نلاحظ أن أياً من الوفود لم يرفض عناصرها الموضوعية. ولذلك، فإنها يمكن أن تكون مفيدة في توجيه عملنا في المستقبل إذ نسعى جاهدين لتحقيق المزيد من التقدم. وفي ذلك الصدد، تكرر مجموعة الاتحاد من أجل التوافق أن تحديد نقاط التقارب الواسع النطاق بين الدول الأعضاء، ولا سيما بشأن مبادئ الإصلاح ومعاييره، يجسد السبيل التوافقي اللازم لتحقيق نتائج ملموسة. وفيما يتعلق بالمسائل الرئيسية والمجالات التي تستمر فيها الخلافات، ندعو إلى المرونة والتوافق لتحقيق التقارب.

أخيرا، فإننا نحيط علماً بالإشارة إلى الوثيقة المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ والمرفق. وفي هذا الخصوص، فقد أبدت مجموعة الاتحاد موقفها في بيانها الصادر في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

إن مجموعة الاتحاد من أجل التوافق مستعدة لمواصلة المشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ونحن مقتنعون بأن المرونة والقدرة على التوصل إلى حلول توفيقية من جانب جميع الوفود يمكن أن تقود الجمعية العامة إلى إصلاح مجلس الأمن بطريقة توافقية ومستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نؤكد للجمعية تعاوننا الكامل.

ونحن نتمنى كل النجاح للسفيرة لوكاس في مهامها في المستقبل.

السيد إيرميدا كاستيّو (نيكاراغوا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وهي مجموعة متنوعة تضم ٤٢ بلدا ناميا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ التي تجمعها قضية مشتركة تتمثل في تحقيق إصلاح دائم وشامل لمجلس الأمن. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية.

وباسم مجموعة L.69، أشكركم، سيدي، على حسن قيادتكم وإرشادكم خلال الدورة السبعين. كما نشكركم على عقد هذه الجلسة العامة وعرض مقرر التمديد الشفوي ٥٥٩/٧٠، الذي اعتمد للتو بتوافق الآراء. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لرئيسة المفاوضات الحكومية الدولية، السفيرة سيلفي لوكاس، ممثلة لكسمبرغ، على جهودها من أجل دفع هذه العملية قدما. ويسعدنا أن نحيط علما بأن الوثيقة الإطارية والمرفق، وقد عممهما رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، تبقى هي أساس المناقشة في المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة القادمة للجمعية العامة.

وكما شجعتم الدول الأعضاء في وقت مبكر من هذه الدورة، سيدي، لا بد من الانخراط في مفاوضات حقيقية

تستند إلى نص، على أساس الوثيقة الإطارية ومرفقها، في الدورة المقبلة. ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بطريقة بناءة بشأن ما تبقى من مسائل معقّدة وتحقيق إصلاح مبكر لمجلس الأمن. ونأمل أيضا أن يفسح المجال لتحقيق المزيد من التقدم الملموس في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

السيد العتيبي (الكويت): أتشرف بالإدلاء بهذا البيان باسم المجموعة العربية.

يطيب لي في البداية أن أتقدم لكم، سيدي، بخالص التقدير لجهودكم في قيادة الجمعية العامة، فضلا عما أعطيتموه من اهتمام خلال رئاستكم لأحد أهم المسائل المطروحة في جدول الأعمال، وهي مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للجهود المقدرة لرئيسة المفاوضات الحكومية الدولية، السفيرة سيلفي لوكاس، وعلى تفانيها في سبيل تقريب وجهات النظر بين الدول والمجموعات في إطار المفاوضات الحكومية الدولية.

وإذ تهنئكم المجموعة العربية، سيدي الرئيس، على اتخاذ المقرر (٥٥٩/٧٠) اليوم بتوافق الآراء، أود أن أؤكد لكم مرة أخرى على حرص المجموعة بأن تحظى أي خطوة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية على أوسع قبول سياسي ممكن في سبيل مواصلة التقدم نحو الإصلاح العادل والشامل لمجلس الأمن. كما أعيد التأكيد على الموقف العربي الداعي للحفاظ على تماسك العضوية العامة، وعدم الانتقاص من مصداقية المفاوضات الحكومية عبر فرض أي خطوات لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء.

وبعد المقرر الذي اتخذناه اليوم، تتطلع المجموعة العربية لمواصلة النقاش في إطار المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للبناء على ما تحقق خلال الدورات السابقة. وختاماً، تؤكد المجموعة العربية عزمها على مواصلة المشاركة بفعالية وإيجابية خلال الدورة القادمة للمفاوضات الحكومية الدولية لصياغة تفاهم مشترك يوفر الأرضية اللازمة للتوصل إلى حل توافقي يؤدي إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

أولا، نرحب باتخاذ المقرر ٥٥٩/٧٠ بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن بتوافق الآراء. وهذا المقرر انعكاس مفيد للإنجازات التي تحققت بشأن هذه المسألة الهامة خلال الدورة السبعين للجمعية العامة. كما أنه يعكس استمرار الحاجة إلى البناء على المواقف والاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء، على النحو الوارد في النص ومرفقه المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، والذي يوفر أساسا متينا لاستمرار عملنا.

ومن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير من العمل من أجل جعل هذه المنظمة الأهم بين المنظمات الدولية ملائمة للأوقات التي نعيشها وللتصدي لتحديات المستقبل. ومن منظور الجماعة الكاريبية، فإننا نعتبر إصلاح مجلس الأمن أمراً بالغ الأهمية ويشكل جزء أساسياً من منظومة متعددة دم الأطراف وفعالة محورها الأمم المتحدة. والجماعة الكاريبية تغتنم هذه الفرصة لكي تتقدم لكم بالشكر، سيدي، على التزامكم وحسن قيادتكم بشأن هذه المسألة الهامة خلال الدورة الحالية. ونشكر أيضا سعادة السفيرة سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ، على ما قدمته من إرشاد وريادة بصفتها رئيس المفاوضات الحكومية الدولية.

ولئن كان التقدم المحرز خلال الدورة الحالية محدوداً، فإنه يعتبر مهماً بكل المقاييس. وتأمل الجماعة الكاريبية أن يكون النص المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ومرفقه، إلى جانب

عناصر التقارب المؤرخة ١٢ تموز/يوليه، أساساً متيناً نواصل من خلاله جهودنا لإصلاح مجلس الأمن في الدورة الحادية والسبعين. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ستبقى ملتزمة بقوة بالسعي إلى الإصلاح المبكر والشامل لمجلس الأمن.

وأسوة بزميلي ممثل سيراليون، سأختتم كلمتي على المستوى الشخصي، إذ أنني أغادر الأمم المتحدة في غضون أيام قليلة إلى مهمة جديدة. أود أن أعرب عن شكري لكم، سيدي الرئيس، ولجميع الدول الأعضاء على الدعم المقدم لي خلال فترة عملي كممثل دائم لغيانا.

السيدة فرانكينيه (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم هولندا ومملكة بلجيكا. وشأني شأن الآخرين الذين تكلموا قبلي، نرحب باتخاذ المقرر الشفوي ٥٥٩/٧٠، بشأن إصلاح مجلس الأمن، بتوافق الآراء. وأود أن أهنئكم، سيدي، على أسلوب إدارتكم للجمعية بشأن هذه المسألة.

يمثل المقرر وورقة العناصر تقدما حقيقيا، وهو تقدم تدريجي لكنه واقعي. ومع ذلك، من الواضح أنه ما زال أمامنا شوط طويل قبل أن نحقق إصلاحا جوهريا لمجلس الأمن. ولذلك، علينا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نضاعف جهودنا وأن نتحلى بالمرونة الكافية لهذا الغرض.

ومن جانبهما، ستواصل بلجيكا وهولندا المشاركة في تلك العملية على نحو فعال. وأود بصفة خاصة أن أشكر الممثلة الدائمة للكسمبرغ، السفيرة سيلفي لوكاس، التي قادت، خلال رئاستها، المفاوضات الحكومية الدولية بطريقة متوازنة وفعالة وشفافة واضطلعت بالعمل المتميز الذي كان موضع تقدير الجميع.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): لقد اتخذت الجمعية العامة للتو المقرر الشفوي الفني البسيط ٥٥٩/٧٠، لترحيل عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة. وبموجب المقرر ٥٥٧/٦٢ وتوافق الدول الأعضاء، ينبغي للمفاوضات الحكومية الدولية أن تتمسك بملكية الدول الأعضاء وقيادتها، وأن تستند إلى مواقف كامل الدول الأعضاء ومقترحاتها وأفكارها. وقد استمرت عملية المفاوضات الحكومية الدولية طوال السنوات السبع الماضية، كانت عملية متكاملة. وخلال تلك السنوات السبع، كانت جميع الجهود البناءة التي بذلتها الدول الأعضاء بمثابة الأساس، وولدت زخما للمضي بالمشاورات قدما وحشد التوافق في الآراء. وينبغي أن تنعكس هذه الحقيقة بالكامل في عملية التفاوض الحكومية الدولية.

ومنذ عام ٢٠٠٩، انتهجت المفاوضات الحكومية الدولية المبدأ الذي يقضي بأن تكون القيادة للأمم المتحدة، ولكن كانت هناك أيضا عدة خطوات خاطئة. وخلال الدورة الحالية، أجرت الدول الأعضاء مناقشات صريحة ومتعمقة بشأن الفئات الخمس للمسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وكان المناخ العام إيجابيا، وأعيدت المفاوضات الحكومية الدولية مرة أخرى إلى المسار الصحيح للملكية والقيادة.

وترحب الصين بالجهود التي يبذلها الرئيس ليكتوفت والسفيرة لوكاس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ ورئيسة المفاوضات الحكومية الدولية. ونأمل في أن تظل المفاوضات الحكومية الدولية تتمسك بقيادة الدول الأعضاء في الدورة القادمة، وأن تواصل الأطراف كافة إجراء مشاورات ديمقراطية ومتأنية ومكثفة بشأن الفئات الخمس، وأن تتوصل إلى صيغ توفيقية، وأن تعزز تدريجيا الظروف المفضية إلى تحديد مجموعة من الحلول، وأخيراً، أن تتوصل إلى أوسع توافق ممكن. وفي هذا الصدد، فإن الصين مستعدة للإسهام، جنبا إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل المضي قدما في إصلاح مجلس الأمن، بما يتفق مع المصالح المشتركة للدول الأعضاء والمصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اتخذت الجمعية العامة للتو المقرر الشفوي ٥٥٩/٧٠، الذي يقضي بترحيل النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن إلى الدورة الحادية والسبعين. واتخاذ هذا المقرر بتوافق الآراء سمح لنا بتجنب رسم خطوط تقسيم جديدة بين المشاركين في عملية التفاوض الحكومية الدولية. ومسار المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن بيَّن لنا أننا ما زلنا بعيدين عن التوصل إلى صيغة عالمية لتوسيع المجلس.

وللأسف، لم يتغير الحال في الدورة الحالية للجمعية العامة. ومن الواضح أنه، بالنظر إلى الأهمية السياسية الكبرى لإصلاح مجلس الأمن، من الضروري مواصلة البحث عن مجموعة حل متكامل يحظى بدعم عدد من الدول الأعضاء يتخطى أغلبية الثلثين الإلزامية الرسمية. ومثالياً، نحتاج إلى توافق في الآراء. وهذا العمل يجب أن يتم بطريقة شفافة وشاملة للجميع بدون تحديد آجال زمنية مصطنعة، مع وضع السلسلة الكاملة لمواقف الدول الأعضاء في الاعتبار. والمقرر الذي اتخذناه اليوم يشير إلى ذلك بالضبط.

وفي الختام، نشكر الممثلة الدائمة للكسمبرغ، السيدة سيلفي لوكاس، وسائر أعضاء وفد بلدها على المهنية العالية والطريقة المسؤولة التي أدوا بها مسؤوليتهم عن تنسيق المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية. ونتمنى للسفيرة لوكاس كل التوفيق في مهامها في المستقبل.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات بينما تتهيأ الجمعية العامة للانتهاء من استعراض مسألة إصلاح مجلس الأمن في الدورة السبعين.

أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ما قدمتموه من دعم وما أبديتموه من ثقة طوال هذه الدورة. وقد تشرفت بترؤس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، نيابة عنكم. وعند تكليفكم لي بهذه الولاية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أدركت صعوبة المهمة. واليوم، أتفهم تلك الصعوبة بشكل أفضل. أتوجه بالشكر أيضا للدول الأعضاء ومجموعات الدول الأعضاء التي شاركت بصورة بناءة في اجتماعاتنا واستجابت لالتماسي بتقديم آرائها بشأن موضوع إصلاح مجلس الأمن وتحديد نقاط التقارب في مواقف الدول الأعضاء الأخرى أو مجموعات الدول الأعضاء.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، تعهدت للجمعية العامة ببذل قصارى جهدي للمضي قدما بالمفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن. واجتماعاتنا هذا العام أتاحت لنا المجال لمناقشة جميع المسائل الرئيسية فيما يتعلق بذلك الإصلاح، بما في ذلك فئات العضوية وحق النقض والتمثيل الإقليمي وحجم وأساليب عمل مجلس الأمن الموسع، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة.

إن البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في اجتماعاتنا والإشارات اللاحقة إلى مواقفها، التي انعكست في النص والمرفق المعممين في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، قد أدت إلى بروز عناصر التقارب بشأن اثنتين من المسائل الخمس الرئيسية السالفة الذكر: العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وحجم وأساليب عمل مجلس الأمن الموسع. وإنني على اقتناع بأن عناصر التقارب هذه، التي عممها رئيس الجمعية العامة في ١٢ تموز/يوليه، ستكون مفيدة لمتابعة المفاوضات، مع مراعاة أن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن أن يكون شاملا إلا بمعالجة المسائل الرئيسية الخمس.

وخلال هذه الدورة، حاولت الاستماع إلى جميع الدول الأعضاء. لقد عملت بصورة مستقلة ومحايدة على تهيئة بيئة تفضي إلى إحراز تقدم في المفاوضات. ويعود الفضل في أي تقدم أحرزناه صوب إصلاح مجلس الأمن – وإن كان متواضعا – إلى التزام جميع زملائنا وأفرقتهم وتعاونهم. وما

زال هناك عمل كثير لتحقيق إصلاح مجلس الأمن. قد تبدو المهمة عسيرة، لكن إذا التزمت الدول الأعضاء وتفاوضت بحسن نية، لن يكون الإصلاح مستحيلا. تحقيق الإصلاح ممكن، وهو أكثر ضرورة لمصداقية الأمم المتحدة وفعاليتها من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أعلن أن هذه الجلسة، ستكون الأخيرة التي يحضرها السيد إيون بوتنارو، مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وكان إسهام السيد بوتنارو في سلاسة انعقاد جلسات الجمعية العامة مهماً بحق، وأود أن تصفق له الجمعية تقديراً له، ونتمنى له كل التوفيق.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.